

## ١٨١/٤٧ - برنامج للتنمية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى ميثاق الأمم المتحدة ، ولا سيما الالتزام باستخدام الجهاز الدولي من أجل النهوض بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها ،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة ، وبصفة خاصة إشارته إلى برنامج للتنمية<sup>(٦١)</sup> ،

وإذ تعيد تأكيد الوضع الفريد للأمم المتحدة بوصفها محفلًا لتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية ،

وإذ تؤكد ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب للنطاق الواسع من المواقف المتصلة بالتعاون الدولي وال العلاقات الاقتصادية الدولية بغية معالجة مسألة التنمية بصورة فعالة ، وبصفة خاصة تنمية البلدان النامية ،

وإذ تشدد على ضرورة مواصلة تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تشجيع التعاون الدولي بغية معالجة النطاق الواسع من القضايا المتعلقة بالتنمية معالجة تامة ، ولا سيما تنمية البلدان النامية ،

وإذ تشدد أيضاً على أن ما اعتمدته الجمعية العامة من أهداف والتزامات متعلقة بالتنمية ، ولا سيما الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تشطيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية<sup>(٦٢)</sup> ، والاستراتيجية الإنثانية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنثائي الرابع<sup>(٦٣)</sup> ، والالتزام قرطاجنة<sup>(٦٤)</sup> ، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينيات<sup>(٦٤)</sup> ، وبرنامج العمل للسعينيات صالح أقل البلدان نمواً<sup>(٦٥)</sup> ، والاتفاقات والمعاهدات المختلفة ، ولا سيما جدول أعمال القرن ٢١ ، التي اعتمدت بتوافق الآراء في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية<sup>(٦٦)</sup> على مستوى رؤساء الدول والحكومات والتي تمثل بداية مشاركة عالمية جديدة من أجل التنمية المستدامة ، وهي توفر مجتمعة الإطار الشامل للتعاون الدولي من أجل التنمية ،

وإذ تشير إلى عملية إعادة التشكيل والتنشيط التي بدأت عن طريق قرارها ٤٥/٢٦٤ المؤرخ ١٣ أيار/مايو ١٩٩١ ، ولا سيما التزامها بتعزيز تحقيق أهداف وأولويات الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعي والميادين المتصلة بذلك على النحو الوارد في القرارات الأخرى ذات الصلة ،

(٦١) المرجع نفسه ، الدورة السابعة والأربعون ، الملحق رقم ٦ (A/47/1) ، الفقرة ١٠٥ .

(٦٢) القرار ١٨١-٣ ، المرفق .

(٦٣) القرار ٤٥/١٩٩١ ، المرفق .

١٦ - تطلب إلى جميع أجهزة منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها وبرامجها ، فضلاً عن سائر المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة ، أن تتعاون مع أمانة المؤتمر وأن تشارك مشاركة كاملة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر على أساس المبادئ التوجيهية والمتطلبات التي تقررها اللجنة التحضيرية ؛

١٧ - تطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يكفل تنسيق المساهمات المقدمة من منظمة الأمم المتحدة ، وذلك من خلاللجنة التنسيق الإدارية ؛

١٨ - تدعوا جميع الدول إلى المشاركة بصورة فعالة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر ، وإعداد تقارير وطنية ، حسب الأقتضاء ، لتقديمها إلى اللجنة التحضيرية في وقت مناسب وتعزيز التعاون الدولي والعمليات التحضيرية الوطنية ذات القاعدة العريضة التي تشمل الأوساط العلمية والصناعات والنقابات والمعنى من المنظمات غير الحكومية ؛

١٩ - توصي بأن تعقد الاجتماعات التحضيرية الإقليمية دونإقليمية بالاقتران باجتماعات هيئات الحكومية الدولية دون الإقليمية والإقليمية ، حيثما أمكن ؛

٢٠ - تقرر أن يتم تمويل العملية التحضيرية والمؤتمرات ذاته من خلال موارد الميزانية الحالية للأمم المتحدة ، دون أن يؤثر ذلك بشكل سلبي على أنشطتها المرجحة ، ومن خلال التبرعات المقدمة إلى صندوق استئنافي ينشأ خصيصاً بغرض تمويل العملية التحضيرية والمؤتمرات ؛

٢١ - تقرر أيضاً إنشاء صندوق تبرعات مستقل بغرض دعم البلدان النامية ، وبخاصة أقلها نمواً ، في مشاركتها بصورة كاملة وعلى نحو فعال في المؤتمر وفي عمليته التحضيرية ، وتدعى الحكومات إلى التبرع لهذا الصندوق ؛

٢٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين والخمسين عن التقدم المحرز في أعمال اللجنة التحضيرية ؛

٢٣ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والأربعين والخمسين بدأً بعنوان "مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤتمر ٢)" .

والتنمية في البلدان النامية<sup>(٦٢)</sup> ، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع<sup>(٦٣)</sup> ، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات<sup>(٦٤)</sup> ، وبرنامج العمل للستينيات لصالح أقل البلدان نمواً<sup>(٦٥)</sup> ، ومختلف الاتفاقيات ، وبخاصة جدول أعمال القرن ٢١<sup>(٦٦)</sup> ، التي اعتمدت في أثناء عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٩٩٥ (د - ١٩) المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤، بصفته المعدلة<sup>(٦٧)</sup> ، بشأن إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كجهاز للجمعية العامة ، وقرارها ٢٦١/٤٥ المؤرخ ٣ أيار/مايو ١٩٩١ الذي قررت فيه عقد الدورة السابعة للمؤتمر في قرطاجنة دي إندیاس ، كولومبيا ، في الفترة من ٨ إلى ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٢ ،

وقد نظرت في الوثائق الختامية التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة ، ولا سيما الإعلان والوثيقة المعونيين "شراكة جديدة من أجل التنمية : التزام قرطاجنة"<sup>(٤٠)</sup> ، وإذ تلاحظ مع الارتياح النتيجة الناجحة جداً التي تكللت بها الدورة الثامنة للمؤتمر ، وروح التعاون والتضامن الصادقين - روح قرطاجنة - التي انبثقت منها ،

وإذ تعرب عن عميق امتنانها لكولومبيا حكومة وشعباً للحفاظة التي شملتها المشتركين في الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وللمرافق التي وفرها لعقد الدورة الثامنة ،

وإذ تلاحظ أهمية متابعة تنفيذ السياسات والتدابير التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة وإيقاعها قيد الاستعراض ،

وإذ تؤكد أن مشاعر القلق التي تساور المجتمع الدولي إزاء الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة ، وقضايا التجارة والتنمية ، والصعوبات التي تواجه العديد من البلدان في تحقيق معدلات تنمية مرضية ، تستحق اهتماماً مستمراً ، ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان النامية ،

وإذ تؤكد من جديد ، في هذا السياق ، الحاجة إلى إعطاء أولوية للمشاكل التي تواجه أقل البلدان نمواً من جراء ضعف اقتصاداتها وتأثيرها بصورة خاصة بالصدمات الخارجية والكوارث الطبيعية ،

وإذ تكرر تأكيد أن جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ينبغي أن تسفر عن نتائج جوهرية ومتوازنة في كل المجالات المطروحة للبحث ، وإذ تعرب عن قلقها لأن تلك

تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثامنة والأربعين ، بالتشاور مع الدول الأعضاء ، تقريراً بشأن برنامج للتنمية يأخذ في كامل الاعتبار ما اعتمدته من أهداف واتفاقات متعلقة بالتنمية ، ويتضمن تحليلاً وتوصيات بشأن طرق تعزيز دور الأمم المتحدة ، والعلاقة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وورز في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية ، في إطار ميثاق الأمم المتحدة وأحكامه والنظام الأساسي لمؤسسات بريتون وورز ويشمل ، في جملة أمور ، على قائمة مشروحة شاملة للمواضيع وال مجالات الفنية التي ينبغي أن تعالجها الأمم المتحدة في ذلك البرنامج ، فضلاً عن آرائه بشأن الأولويات من بينها ، كيما تنظر فيه الدول الأعضاء .

### الجلسة العامة ٩٣

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

### ١٨٢/٤٧ - مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٢١٤/٤٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ بشأن وضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ،

١ - تحبط علمًا بتقرير الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن المشاورات التي أجريت في عام ١٩٩٢ بشأن وضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا<sup>(٦٨)</sup>؛

٢ - تدعى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن يقوم ، تمشياً مع الأحكام ذات الصلة للتزام قرطاجنة الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة<sup>(٥)</sup> ، بمواصلة مشاوراته مع الحكومات حول مسار العمل في المستقبل بشأن وضع مدونة دولية لقواعد السلوك وأن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين عن نتيجة تلك المشاورات .

### الجلسة العامة ٩٣

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

### ١٨٣/٤٧ - الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

إن الجمعية العامة ،

إذ تؤكد من جديد أهمية واستمرار صحة الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تشجيع النمو الاقتصادي

<sup>(٦٥)</sup> انظر القرارات ٢٩٠٤ (د - ٢٧) ، و ٢٣١ ألف وباء ، و ٣/٣٤ .

<sup>(٦٤)</sup> A/47/636 ، المرفق .